مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية

Reform in Contemporary Iraqi Politics: Critical Analytical Study

م.د محمد كاظم هاشم* Mohammed Kadhim Hashim

الملخص

تمثل هذه الدراسة محاولة لتحليل ونقد رؤية وفهم العقل السياسي العراقي المعاصر لقضية الإصلاح عن طريق طرح ثلاث أسئلة رئيسة والإجابة عنها وهي: ماهي رؤية وفهم العقل السياسي العراقي لقضية الإصلاح؟ وماهي أسباب تشكل هذا الفهم؟ وماهي الملاحظات التي تسجل على هذا الفهم؟. وقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج المعياري النقدي في تحليل ونقد خطاب العقل السياسي العراقي المعاصر حول قضية الإصلاح والتغيير. وتكونت الدراسة من مقدمة ومبحثين ونتيجة، جاء المبحث الأول منها بعنوان: الإطار المفاهيمي: مفهوم الإصلاح وماهية العقل السياسي العراقي، وقسم إلى مطلبين المطلب الأول: مفهوم الإصلاح والمطلب الثاني: ماهية العقل السياسي العراقي بنيته ومكوناته. أما المبحث الثاني فقد كان تحت عنوان: تحليل ونقد مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي المعاصر، وقسم لمطلبين المطلب الأول: مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي المعاصر، والمطلب الثاني: نقد فهم العقل السياسي العراقي المعاصر للإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح، الإصلاح السياسي، العراق، العقل السياسي العراقي

Abstract:

This study aims to introduce an attempt for analyzing and criticizing the perception and understanding of the contemporary Iraqi political mindset regarding the issue of reform. Three main questions this study will attempt to address and answer. What is the perception and understanding of the Iraqi political mind with regard to reform? how did this understanding come to be? what could be observed about this understanding?. The study adopts the

* – تدريسي في جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية Moh_alseed86@yahoo.com

critical normative approach in analyzing and criticizing the modern Iraqi political discourse on the issue of reform and change. This study consists of an introduction, two sections, and a conclusion. The first section entitled “Conceptual Framework” deals with the concept of reform and the features of the Iraqi political reason and its structure. The second section deals with analyzing and criticizing the notion of reform in the contemporary Iraqi political mind. This chapter is divided into two separate sections examining the idea of reform in contemporary Iraqi politics and its critique

Keywords: Reform, political reform, Iraq, Iraqi political reason

المقدمة:

تعد فكرة ودعوة الإصلاح قديمة بقدم ظهور الجماعة الإنسانية، وبداية التفكير بضرورة تنظيم حياة الإنسان، وضبط علاقاته مع أقرانه، أو كيفية تغلبه على عقبات الحياة. وما الشرائع السماوية وبعث الأنبياء، وشرائع حمورابي وزرتشت، وتعليمات كونفوشيوس، وحواريات سقراط، ومثاليات افلاطون، والكثير من الأثار الإنسانية الأخرى التي لا يتسع المقام لذكرها، إلا دليل على قدم فكرة الإصلاح.

وعلى الرغم من قدميته، إلا إن الإصلاح لا يزال غاية كبرى، وهدف سامٍ، للعديد من المفكرين والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم. فالرغبة بتنظيم حياة الإنسان بالشكل الأمثل، ونيله حقوقه، وتمتعه بحياة حرة كريمة، والبحث عن السعادة وتحقيق العدالة والحرية والمساواة ودولة القانون لا تزال الشغل الشاغل للعقل الإنساني.

وقد ظهر الفكر الإصلاحي – الذي ينادي بتغيير الوضع الكائن إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون – في ظل الظروف التي يراها أصحاب دعوة الإصلاح بانها تشكل خلل وانحراف عما هو صحيح ومطلوب. فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل وضعاً غير مطلوب، لابد من التصدي له وتغييره، باتخاذ قرارات والقيام بسلسلة من الأفعال التغييرية. فالأزمة تتمثل بوضع غير مطلوب مثل غياب العدالة الاجتماعية، أو فقدان شرعية نظام الحكم وفساده، أو تدهور الوضع الاقتصادي، أو عدم الاستقرار السياسي، أو غياب

الآمن، أو حضور هذه المشاكل مجتمعة بحيث تكون الحاجة إلى التغيير أي "الإصلاح" هي الاستجابة العقلانية لمواجهتها.

وفي العراق شأنه شأن العديد من الدول الأخرى، لا يزال الإصلاح هدفاً منشوداً ورؤية يرجى لها أن تتحقق. إذ يكاد يتفق الجميع على أن الوضع العراقي غير مرضٍ ويحتاج إلى تغيير. فالحاجة إلى التغيير والإصلاح هو الثابت الذي يتفق الجميع عليه، وينادي الجميع به، نخبة وجماهير، سلطة ومعارضة، مولاة وثائرين. إلا أن الاختلاف يكمن في المتغير والأهداف القصيرة والوسطى، وهي كيفية ووسائل إحداث الإصلاح، ومن أين يبدأ، ومن هم القادرون على صنعه. وانطلاقا مما تقدم يسعى هذا البحث لتحليل رؤية وفهم العقل السياسي العراقي المعاصر لمسألة الإصلاح ونقد هذه الرؤية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التعرف على فهم العقل السياسي العراقي المعاصر لمفهوم الإصلاح وعلى أهم الملاحظات التي تسجل على هذا الفهم.

أهداف البحث: إن الهدف الأساس والرئيس لهذا البحث هو تبيين وتحليل رؤية وفهم العقل السياسي العراقي لمسألة الإصلاح، وتشخيص أسباب تشكل هذا الفهم، والملاحظات والانتقادات التي ترد عليه.

إشكاليات البحث: نظراً لأن قضية الإصلاح قد أخذت حيزاً واسعاً من النقاش والجدل في الميدان السياسي العراقي ولانشغال الفاعلين السياسيين والاجتماعيين بطرحها والدعوة اليها، ظهرت الحاجة إلى كتابة هذا البحث، وتتمثل الإشكاليات الأساسية للبحث في طرح الأسئلة الأتية: –

1– ماهي رؤية وفهم العقل السياسي العراقي لقضية الإصلاح؟ .
2– وماهي أسباب تشكل هذال الفهم؟.
3– وما هي الملاحظات التي تسجل على هذا الفهم؟ .

فرضية البحث: يفترض البحث إن العقل السياسي العراقي يفهم الإصلاح بأنه ذات طبية وجوهر سياسي لا ثقافي، ويتصور إن الإصلاح يمكن أن يتحقق عن طريق السياسة وتغيير هياكل السلطة والبنى السياسية، وهذا التغيير وفقاً لرؤيته كفيل بان يكون بمثابة المتغير المستقل الذي يمكنه أن يحدث تغيير في كل القطاعات الأخرى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

منهج البحث يعتمد البحث في جمع المعطيات وتحليلها على المنهج المعياري النقدي، ومن أساسيات هذا المنهج، أولا: إن الخطاب السياسي – الفكر والسلوك والفعل– يُمثل التفاوت بين ما هو كائن وما

ينبغي أو يمكن أن يكون. وثانيا: إن تشكل وظهور نظام المعاني مرتبط بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونظام المعاني يوضح هذه الظروف وفي الوقت ذاته يكون مخفي دخلها ومحل نقد من قبلها. وثالث: إن أي مفهوم يجب أن ينظر إليه في ضوء الأمر الواقع المتأتي من رحم الخصومة والنزاع. ورابعا: ضرورة معرفة القوة المتخاصمة والتي هي في حالة نزاع، وهي قوة السلطة والقوى التي هي في حالة النمو وتحقيق الذات. أي ضرورة معرفة التمايز بين الواقع الفعلي "السلوك والعلاقات القائمة فعليا" وبين الطموح "احتياجات وأمنيات الناس لتحقيق الحياة المطلوبة".

هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة ومحورين ونتيجة، وقد جاء المحور الأول تحت عنوان: الإطار المفاهيمي: مفهوم الإصلاح وماهية العقل السياسي العراقي، والمحور الثاني فقد كان تحت عنوان: تحليل ونقد مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي المعاصر.

أولاً_ الإطار المفاهيمي، مفهوم الإصلاح وماهية العقل السياسي العراقي

يعد تحديد المفاهيم المستخدمة في كل دراسة ضرورة ملحة لتكوين رؤية واضحة عن معانيها وماهيتها، ولهذا من الضروري بمكان تحديد معاني الإصلاح، والمقصود بالعقل السياسي، والعقل السياسي العراقي وسنقوم في هذا المحور بتفصيل هذه المعاني بنقطتين الأولى: مفهوم الإصلاح والثانية: ماهية العقل السياسي العراقي وبنيته ومكوناته.

1: مفهوم الإصلاحيعد مفهوم الإصلاح، من المفاهيم الأساسية والمركزية التي أمست تشغل العقل السياسي العراقي المعاصر ويرددها كثيراً، ويعيد طرحها إلى جانب مفاهيم أخرى مشابه من حيث الدلالة، كلما طرأت تحولات سياسية أو حدثت ارتجاجات وأزمات على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والخدمية. ومن هنا ولإن هذا المفهوم أصبح يرفع رايته الكثير، ويعد الشغل الشاغل للعقل السياسي العراقي ويفاد منه كثيراً في الأدبيات والخطاب السياسي والاجتماعي، فينبغي أن نقف على معناه ودلالاته، تمهيداً للخوض في فهم العقل السياسي العراقي له.

فقد اشتق مفهوم الإصلاح في اللغة العربية من الفعل أصلَّحَ، ومصدره إصلاح، وجاء بمعنى إعادة تقويم الشيء، وإتمام ما يعتريه من نقصان يفسد وظيفته وهو نقيض لمفهوم الفساد[1].

[1]– ابن منظور(2008)، معجم لسان العرب، المجلد2 ، بيروت، دار صادر: ص516– 517.

وبهذا المعنى – أعادة تقويم حياة الإنسان وإزالة النقص والفساد – جاء مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم في قوله تعالى على لسان النبي "شعيب" :{قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقاً حَسَناً وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}[1].

ويطلق مفهوم الإصلاح – في العادة – على التغييرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد والاستبداد وتصويب الاعوجاج في الممارسات والسلوكيات، فيعرفه قاموس أكسفورد بأنه: التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سئ، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج[2].

وتستخدم في الأدبيات السياسية الكثير من المفاهيم المتقاربة في المعنى والدلالة مع مفهوم الإصلاح، مثل: التنمية، التحديث، التغيير والتحول. وإن معاني الإصلاح ودلالاته لا تعد جديدة على الفكر السياسي فهو يرتبط بكل أنواع الفكر السياسي التنبؤي أو التغييري، والذي يهدف إلى تغيير الواقع كلياً أو جزئياً. فالفكر السياسي الذي ينظر إلى الواقع على أساس انه غير مطلوب "سيئ" ويعمل على وضع الأفكار والمعايير التي تهدف إلى نقل الحياة إلى الأفضل ويضع نظرية للنظام السياسي المطلوب يعد فكراً سياسياً إصلاحياً. والنماذج الفكرية الإصلاحية كثيرة يعجز المقام عن إحصائها بدءً من العصور القديمة وانتهاءً بعصرنا الحاضر مروراً بالعصر الوسيط والحديث. وما الفلاسفة أمثال سقراط، افلاطون، ارسطو، الفارابي، الأفغاني، عبده والكواكبي و.. إلا نماذج للفكر الإصلاحي.

وما الديانات والمذاهب والأفكار والمثل التي حملتها، إلا نماذج واقعية للفكر والعمل الإصلاحي، كما أن الأيدولوجيات والمدارس الفكرية الكبرى: الليبرالية، الشيوعية، الاشتراكية والنظرية السياسية الإسلامية هي الأخرى تعد على وفق ما تحمله من أفكار ونظريات وأساليب في العمل والتنظيم نماذج للمدارس الإصلاحية.

وتصنف التظاهرات والاحتجاجات والثورات المطالبة بالتغيير نحو الأفضل هي الأخرى بانها حركات إصلاحية وأبرزها الثورة الفرنسية عام 1789. وفي التاريخ الإسلامي توجد الكثير من الثورات التي وصفت بأنها إصلاحية وما ثورة الإمام الحسين والقيم والمُثل التي حملتها إلا نموذج للثورة الإصلاحية

[1] – القرآن الكريم: سورة هود الآية (88).

[2] – بني سلامة، محمد تركي(2007)، الإصلاح السياسي دراسة نظرية، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 5: ص148.

الرافضة للواقع والهادفة لإزالة الفساد وتقويم الاعوجاج: ((إني لَمْ أَخْرُجْ أَشِرًا وَلا بَطَرًا، وَلا مُفْسِدًا وَلا ظالِمًا، وَإِنَّما خَرَجْتُ لِطَلَبِ الإِصْلاحِ في أُمَّةِ جَدّي، أُريدُ أَنْ آمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَسيرَ بِسيرَةِ جَدّي وَأَبي عَلِيّ بْنِ أَبي طالِب))[1].

2_ ماهية العقل السياسي العراقي وبنيته ومكوناته

أ- ماهية العقل السياسي العراقي: يميل عدد من الباحثين والمتخصصين في مسألة تحديد المفاهيم والمصطلحات إلى تفكيكها إلى عناصرها الأولية، من اجل فهم دلالتها والوصول إلى معانيها كل على حده ثم إعادة تركيبها. ونميل هنا إلى اتباع هذا الأسلوب في تحديد ماهية العقل السياسي العراقي، أي إلى تجزئة مصطلح العقل السياسي إلى عناصره الأولية، العقل والسياسية، وتوضيح معاني كل منهما على حده، ثم إعادة تركيبهما للوصول إلى المعنى المقصود، وعلى وفق هذه الطريقة ينبغي أولاً تحديد المراد بالعقل وثانياً المراد بالسياسة.

ورد العقل في معاجم اللغة العربية بمعانٍ نذكر منها: التَّثَبُّتُ فِي الْأُمُورِ، والفهم والبيان (اعقلت ما رأيت أو سمعت)، والقلب، والحصن، واللجام. والعقل: نقيض الجهل، والعَقْلُ: ما يقابل الغريزة التي لا اختيار لها[2]. أما في الاصطلاح فيعرف العقل بانه "القوة الدافعة المسئولة عن تصرفات الإنسان الإرادية"[3] أو هو "أداة إنتاج الأفكار والمفاهيم والتصورات وأداة التكيف مع تحولات الحياة والعالم"[4]. ويعرف أيضاً بأنه: "جملة الاستعدادات والعادات والتوجهات الأخلاقية والمعرفية والوجدانية التي تكون مشتركة بين أعضاء جماعة بعينها" أو هو "جملة العادات الفردية أو الجماعية في التفكير أو الحكم"[5].

وفي هذا البحث نذهب إلى المعنى السوسيولوجي والسيكولوجي للعقل، بوصفه ثقافة وأحد مكونات الشخصية الإنسانية، أي أولاً أنه: مجموعة العادات والمفاهيم والتصورات الفردية والجماعية في التفكير، وثانيا: هو مجموعة العمليات السلوكية التي تتم داخل التركيبة النفسية للفرد أو هي المحركات السلوكية

[1] – المجلسي،(1983)، بحار الأنوار، الجزء 44، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط2: ص329.

[2] – ابن منظور(2008)، معجم لسان العرب، المجلد11، بيروت، دار صادر: ص458. وابن فارس(1979): معجم مقاييس اللغة، الجزء4، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دمشق، دار الفكر : ص69.

[3] – جعفر، نوري (1978)، طبيعة الإنسان في ظل فسلجة بافلوف، بغداد، دار الحرية: ص86.

[4] – كاظم، علاء جواد(2013)، بنية العقل البشري دراسة تأويلية في الانثروبولوجيا المعرفية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد2 : ص281.

[5] –المصدر نفسه، ص281.

للفرد. ولذلك فهنا لا نأخذ العقل بمعناه المجرد الذي يرد في علوم الحياة بوصفه أله، أو عضو حيوي يقع في منطقة الرأس عند الكائن البشري ويشكل مركز الإدراك والإحساس.

أما العنصر الثاني من عناصر مصطلح العقل السياسي وهو "السياسة"، فلها الكثير من التعاريف التي وضعت لبيان ماهيتها ومعناها، واختلفت هذه التعاريف باختلاف الغاية التي كان يقصدها واضعوها ما بين تعريف فلسفي وآخر واقعي وثالث قانوني ورابع سلوكي. وسنكتفي هنا بالإشارة إلى هذا التعريف الذي يجمع بين معناها النظري والعملي والذي وصفها بأنها: ((حكم الجماعة الإنسانية وإدارة شؤونها، واتخاذ القرارات العامة المتعلقة بحماية وجودها وإدامة قيمها وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها واستثمار قدراتها، وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها وتوجيهها في الداخل والخارج))[1]. وباختصار فان السياسة تهتم بدراسة وتحليل ظاهرة حكم الجماعة البشرية، أي ظاهرة السلطة السياسية. وتحاول الإجابة على الأسئلة المرتبطة بهذه الظاهرة ومنها: ما هو أصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها؟ ما هو شكل السلطة السياسية والنظام الأفضل؟ ما هي وظيفة أو وظائف السلطة السياسية؟ ما هي طرق تداول وانتقال السلطة السياسية؟.

وانطلاقا مما تقدم ومع دمج العنصرين معا، يمكن تعريف العقل السياسي بأنه: مجموعة المحركات السلوكية والعادات والمفاهيم والتصورات الفردية والجماعية في التفكير التي تبحث في الظواهر السياسية في سبيل تكوين مفهوم محدد عن هذه الظاهرة أو تلك، أو التي تستهدف تغيير واقعاً سياسياً معيناً أو التبرير له. وبعبارة ابسط يقصد بالعقل السياسي طريقة التفكير والسلوك السياسيين والمحددات التي تحكم كلاً منهما.

في حين المراد بالعقل السياسي العراقي: مجموع الأفكار والسلوكيات والممارسات السياسية الصادرة عن الإنسان العراقي – فرد أو جماعة – والتي يروم عن طريقها تنظيم الشؤون السياسية أو المشاركة في النشاط العام أو التعبير عن رأيه في القضايا السياسية. وهو أيضا، جملة المبادئ والقواعد التي تقدمها الثقافة العراقية للمنتمين لها كأساس لاكتساب المعرفة السياسية وتفرض عليهم كنظام معرفي سياسي.

ب– بنية العقل السياسي العراقي ومكوناته: ينتمي كل شعب من الشعوب العالم إلى ثقافة فريدة تستمد خصوصياتها من مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تكون رؤيته للكون والحياة والإنسان. وتأثيرات ثقافة ما تظهر في فعاليات المنتمين إليها ونشاطاتهم، وفي أساليب تعاملهم

[1] – فياض، عامر حسن ومراد، علي عباس(2004)، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، بنغازي ليبيا، منشورات جامعة قار يونس: ص19.

وسلوكياتهم، التي يعبر عنها في لغتهم ومعتقداتهم وعاداتهم وفنونهم. وهي تشكل تقاسيم هويتهم الاجتماعية التي تميزهم عن المنتمين إلى ثقافات أخرى مغايرة. إن الانتماء إلى هوية ثقافية معينة يعد حاجة نفسية واجتماعية ضرورية لا غنى عنها بالنسبة إلى أي إنسان في هذا العالم؛ فهذا الانتماء هو الوسيلة الطبيعية لنمو الذات وتفتحها؛ فالكائن البشري كالشجرة لا يقدر أن ينمو ويعيش حياة عادية إذا لم تكن له جذور ثقافية أصيلة يتغذى منها.[1]

وبصورة عامة، تتأثر بنية العقل السياسي لأي مجتمع بأمرين، الأول: بالتراكم التاريخي للقيم والتقاليد والأعراف التي توجه الناس نحو السلطة السياسية، وتخلق لهم نظام قيمي ومعرفي للتعامل معها. وثانيا: بالبنية السياسية للحكومات المتوالية على مدى الحقب الزمنية – سواء كانت بنية نخبوية أو تعددية، تميل إلى الاستبداد الفردي أو إلى الديمقراطية – فهذه البنية توجد وتكون مظاهر للثقافة السياسية للمجتمعات، وتحدد طبيعة عمل القادة السياسيين والمؤسسات الحكومية وتشكل منظومة الوعي لديهم بالعمليات التي تؤثر على صنع القرار السياسي.

فالعقل السياسي يتأثر بالانتماء الاجتماعي أو بالوعاء الاجتماعي الذي ينتمي إليه، وتتأثر نتاجاته بالظروف الاجتماعية التي تتولد فيها، وبما أن المجتمع العراقي يمتاز بتنوعه العرقي، الديني، الثقافي والقبلي؛ فإن العقل السياسي العراقي هو انعكاس للوعاء الاجتماعي الذي يحتويه ونتاجاته هي انعكاس للأصول الاجتماعية والظروف المحيطة بها. وهو أيضا انعكاس للبيئة الجغرافية التي تكون فيها أو المحيطة به فضلا عن تأثره بالأحداث والظواهر التاريخية التي سبب حدوثها تمظهر العقل السياسي ونتاجاته بأشكال معينة.

ويلاحظ المتتبع لتكوين المجتمع العراقي وتشكل العقل السياسي العراقي وتحديداً عشية تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، عدم انصهار العراقيين في هوية اجتماعية أو ثقافية أو دينية محددة بل وجدوا أنفسهم خاضعين لمحددات متعددة، وبدل أن تكون هذه المحددات مصدر قوة وإغناء ثقافي يساهم في تنوع طريق التفكير وأساليب التعامل مع المشكلات، فقد كانت عامل ضعف وتحدي كبير أمام العقل السياسي العراقي وأمام تكوين هوية عراقية موحدة وطنية أو ثقافية.

[1] – الدواي، عبد الرزاق(2013): في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:ص34.

فمنذ العهد العثماني عاش العراقيون في ولاء مزدوج، ولاء للتنظيم الاجتماعي الصغير أو الأولي، مثل الجماعة الدينية، القبائل والعشائر والبيوتات الشريفة من جانب. والولاء للدولة الذي يتخذ شكل دفع الضرائب، المشاركة في الوظائف والحملات العسكرية والدعاء للسلطان – من جانب آخر. وبدل أن تساهم الحكومات بتعزيز الولاء للدولة على حساب الولاءات الفرعية فقد ساهمت بتعزيز الشرخ المجتمعي وتصارع الولاءات. وهذا ما ساهم في التوجه نحو الهويات الفرعية وعزز من اعتماد النشاط السياسي –في جل هذه الحقبة– على الزعامات التقليدية، مثل كبار رجال الدين (فقهاء وقضاة)، ونقباء الأشراف و شيوخ العشائر وشيوخ القبائل، الذين طور بعضهم اتحادات قبلية نشأت منها إمارات محلية، تحوز على قوة عسكرية كافية لفرض سلطتها[1].

ومع مجيء البريطانيين للعراق لم يتغير الأمر كثيراً بل بقي تكوين هوية عراقية عائقاً كبيراً بل ساهمت الإدارة البريطانية بشكل وأخر في تعزيز الولاءات الفرعية الصغيرة والحفاظ على الانقسام المجتمعي حتى تتمكن من بسط سيطرتها ونفوذها. فضلا عن إن الأنظمة والحكومات العراقية المتلاحقة، ومنذ عام 1958 وما بعدها، وللأسباب ذاتها، فشلت هي الأخرى في تكوين هوية اجتماعية وثقافية موحدة للعراقيين، بل فاقمت من قوة الولاءات الفرعية الدينية والمذهبية والعرقية والعشائرية.

وقد أثر هذا التكوين الاجتماعي والثقافي في العقل السياسي العراقي، وشكل مجموعة من السلوكيات التي توصف بانها مكونات لصيقة بهذا العقل ومنها: –

1– ضعف أو انعدام الثقة السياسية: والمتمثلة في عدم الثقة بقواعد اللعبة السياسية، عدم الثقة في الخصوم السياسيين، فقدان الثقة المتبادلة بين القادة والجماهير، فضلا عن التكاليف الباهظة للعمل السياسي. وتعود ضعف الثقة السياسية في العراق إلى تراكم التجربة التاريخية المجتمعية، والتي أصبحت وكأنها ظاهرة طبيعية للشخصية العراقية ونمط حياة سياسي ينتج عنه الخوف والشك. وهي ليست سائدة بين معظم النخب السياسية فحسب، وإنما بين الجماهير أيضا؛ بحيث تدار الأنظمة السياسية على أساس خلق الخوف العام. وفي العراق الجديد ما بعد 2003، أعاد الفاعليين السياسيين والاجتماعيين إنتاج هذا الشك والخوف، أي ظروف عدم الثقة؛ لأنهم أنفسهم نشأوا في هذه الثقافة ولم يتمكنوا من القضاء أو التغلب عليها على الأقل.

[1]– بطاطو، حنا (1995) ، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)، الجزء1، ط 2، ترجمه عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية: ص21–75 .

2- المركزية الشديدة وشخصنة الحكم والنظام الهرمي: يمكن القول إن المركزية الشديدة والنظام الهرمي، يعدان سمة من سمات العقل السياسي العراقي، وهذه السمة متجذرة في التاريخ الشرقي، الذي لطالما طغى على عصور التاريخ السياسي العراقي. وكانت نتيجة هذه الثقافة أن أصبحت الحكومات المتوالية هي المسؤولة عن كل الأمور وعن فعل كل شيء.

3- استبداد القادة وتعصب الجماهير وسيادة التطرف والسلوك السياسي العنيف: فقد ساهم انسداد إشكال المشاركة السياسة، وانسداد قنوات الحريات المدنية والسياسية، في تغذية العقل السياسي العراقي بأفكار وميول الاستبداد والتعصب والتغيير العنيف. وبالتالي ظهور التوليتارية واستفحال عناصرها وبالأخص كل من "مشروع بلا بدائل"، و" يقين بلا احتمالات"، و"إرادة بلا رادع"، "واحدية عقائدية – سياسية بلا روح ثقافية". وقد أدت هذه التوليتارية إلى الادعاء والوهم بالتمثيل المطلق للكل الاجتماعي والتاريخي، ويصنع هذا الوهم أشد المفاهيم غلواً، وأوسع الممارسات شناعة[1].

4- الإيمان بأساطير، وطاعة الفرد الكاريزما والإيمان بالفرد المخلص القوى المقدس والمتسامي.

5- الإيمان بان المقاومة والنضال هو أفضل الطرق لتحقيق الأهداف السياسية.

6- البحث عن عدو وتحميل الأخر المختلف أو الأجنبي كل المشاكل والإخفاقات. والسعي إلى حذف الآخر "الشقيق" بمختلف الوسائل والأدوات، وغدا السب والقذف والتخوين والاتهام بالعمالة والفساد والإفساد فضلا عن الاتهام بالضلالة والخروج من الدين من أدوات الصراع الشائعة.

7- الاتكالية وضعف الإنتاج والاعتماد بشكل كبير على الريع اقتصادياً.

8- عدم احترام القانون وضعف الرغبة في الخضوع التام له أو الازدواجية السياسية والتظاهر بالخضوع له.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن العديد من جوانب السلوك السياسي العراقي تضرب بجذورها في التاريخ. فقد أثر التكوين الاجتماعي والخصومة الشديدة وتضارب المصالح للحكومات المختلفة في تكوين العقل السياسي العراقي. وكانت النتيجة أن يغلب على العمل السياسي التنافسي في العراق الطابع غير السلمي، والذي بدوره أثر بشكل كبير في تضعيف الوئام الاجتماعي، وأعاق التضامن العضوي للمجتمع. وهذا ما

[1] – الجنابي، ميثم(2010)، فلسفة المستقبل العراقي، الكتاب الثالث زمن الانحطاط وتاريخ البدائل، الأمارات العربية المتحدة، دار الكتاب العربي: ص30 –40.

جعل هذا العقل لا يعرف الصفة التشاركية التضامنية بل الصفة الغالبة هي الخصومة الشديدة وعلاقة التابع والمتبوع.

ثانياً_ تحليل ونقد مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي

نستعرض في هذا المحور رؤية وفهم العقل السياسي العراقي لقضية الإصلاح وأهم الانتقادات التي ترد على هذا الفهم، ويتكون من قسمين الأول: مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي المعاصر، والثاني: نقد فهم العقل السياسي العراقي المعاصر للإصلاح.

1_ مفهوم الإصلاح في العقل السياسي العراقي المعاصر

يكاد يتفق المنظرون السياسيون على بديهية وهي أن الخلل والأزمات هي الباعث الأساس لطرح الأفكار والمفاهيم الإصلاحية، فنقطة الانطلاق للأفكار الإصلاحية هي الأزمة التي تمثل خطراً أو تحدياً لوجود مجتمع ما أو تحدياً لجوانب معينة منه سواء كان هذا التحدي سياسي، اقتصادي، أمني، ثقافي. إذ يستدعي هذا الخطر أو التحدي الحاجة إلى مواجهته بسلسلة من العمليات تبدأ من المعاينة والتشخيص ومعرفة المسببات وانتهاءً بوضع الحلول والمعالجات التي يعتقد إنها كفيلة بإنهاء الخلل وإزالة أثاره والانتقال إلى حال أفضل. وقد يكون هذا الإصلاح والتغيير جزئي وفي الجوانب التي أصابها الخلل أو تغير كلي وشامل وجذري.

وبناءً على تلك المعطيات، ولإن العراق يعاني من أزمات كبرى وخلل ظاهر، ولا يكاد يخلو جانب من جوانب الحياة الرئيسة من هذا الخلل، فقد اخذ مفهوم الإصلاح يطرح بكثافة وأصبح له حيز كبير في المناقشات والحوارات والتحولات السياسية بل في كل حدث يقع في الساحة العراقية. ولغرض إصلاح هذا الخلل وتقويم الاعوجاج، يطرح الفاعلون السياسيون –بين الحين والأخر– مجموعة من الآراء والأفكار التي يصفونها بأنها إصلاحية، أو يقومون بإجراء سلسلة من التغييرات في مؤسسات معينة أو سياسة ما، يرون في هذه التغييرات أنها ذات قيمة ومغزى، وانها كفيلة بإحداث التغيير المطلوب مثل: تغيير قادة المؤسسات السياسية، أو إجراء انتخابات مبكرة، أو إجراء حوار مع الخصوم السياسيين، أو بعض جماعات المعارضة، أو رفع شعارات حكم القانون والبناء والشفافية والمساءلة وغيرها من المضامين التي يعتقد دعاتها بأنها كفيلة بإحداث التغيير والإصلاح المنشودين.

إذ ترى العقلية السياسية المعاصرة إن الإصلاح يمكن أن يتحقق عن طريق إصلاح البنية الفوقية المتمثلة بتغيير الدستور أو بعض بنوده، أو إصلاح بعض القوانين، أو إصلاح المؤسسات السياسية أو طريقة التمثيل والمشاركة فيها، أو تغيير النظام السياسي، أو تغيير الشخوص أو النظام الحزبي. وهذا ما يمكن ملاحظته بشكل صريح في خطاب وبرامج الفاعلين السياسيين وكذلك الوثائق التي اتفق على نصوصها عدد منهم.

وقد أكد على ذلك، خطاب الفاعليين السياسيين العراقيين سواء كانوا حكومة أو معارضة، ففيما يرتبط بتغيير الدستور أو عدد من بنوده فهو من الرؤى التي يتفق عليها معظم الفاعليين السياسيين، ويتكرر كثير في نصوصهم فمثلاً نصت وثيقة "الحوار الوطني العراقية" التي وقعتها عدد من اهم الأحزاب والائتلافات المشاركة في انتخابات 2021 على ضرورة: ((إجراء إصلاح دستوري ينسجم مع تطلعات شعبنا. تتعهد الكتل السياسية التي تشكل مجلس النواب القادم بتعديل الدستور العراقي من خلال لجنة التعديلات الدستورية وتبدأ عملها خلال مدة أقصاها ستة أشهر من انعقاد أول جلسة لمجلس النواب الجديد)).

وفي السياق ذاته، دعا رئيس الجمهورية العراقي "برهم صالح"، أثناء افتتاحه فعاليات ملتقى الرافدين في 8/30/ 2021 إلى إجراء تعديل دستوري تتفق عليه القوى السياسية والفعاليات المجتمعية، واصفا التعديل بالاستحقاق ((الذي لا مناص منه، ولا يمكن حكم العراق بهذه المنظومة والدستور))[1]. فضلا عن إن القيادي في تحالف الفتح "نعيم العبودي" يرى أنه لا يمكن تحقيق أي إصلاحات حقيقية في البلاد ما لم يتم تعديل الدستور، قائلا: ((هناك الكثير من الألغام فيه وهي بذرة للخلافات والصراعات، وإن العملية السياسية ستظل غير مستقرة في ظل الدستور الحالي)).[2]

وخلاصة القول، هناك شبه إجماع بين الفاعليين السياسيين في العراق على ضرورة أجراء تعديل دستوري لتحقيق الإصلاح المنشود. فهم يرون إن الوثيقة الدستورية بحاجة ماسة إلى الإصلاح؛ ومن انعكاسات تلك الفكرة اعتقادهم أن محتوى النصوص الدستورية " سلبية للدولة والمجتمع العراقي " والطريقة التي

[1] – مركز الرافدين للحوار (2021/11-16): https://alrafidaincenter.com/ar/3660 .

[2] – الدباغ، أحمد(2021/11/16): بعد 15 عاما على إقراره.. هل بات الدستور المعضلة السياسية في العراق؟ الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/news

صيغت بها أدت إلى ضعف سيادة القانون ومساءلة الحكومة، وغياب الأمن، وتدهور الاقتصاد، والفساد، ولم تنجح المحاكم والانتخابات الوطنية في محاسبة المسؤولين في الدولة عن أفعالهم. وإذا كانت هناك أي فرصة للعراق ليحسن وضعه، فيجب عليه أن يبذل مزيداً من الجهد لتعديل إطار الحكم الحالي بطريقة من شأنها أن تشجع سيادة القانون، وان يتم الإصلاح الدستوري بطريقة تعطي فرصة أكبر لجميع مكونات العراق للمشاركة في صياغة الدستور الجديد[1].

ومن زاوية أخرى، يفهم العقل السياسي العراقي الإصلاح بأنه تغيير، استبدال أو استحداث قوانين منظمة جديدة. وعلى وفق هذه الرؤية فان الإصلاح يتحقق بتعديل عدد من القوانين النافذة، وتحديداً القوانين التي تنظم العمل السياسي، واستبدالها بقوانين جديدة وأهم هذه القوانين قانون الانتخابات وقانون الأحزاب، إذ كان هناك دعوات ومطالبات واسعة لتعديل قانون الانتخابات وتحديداً بعد الاحتجاجات الجماهيرية في تشرين 2019، والتي كانت احدى مطالبها الأساسية تغيير قانون انتخابات "سانت ليغو" وتعديلاته، وتشريع قانون انتخابي جديد يضمن مشاركة سياسية أوسع، ويضمن فوز مرشحين مستقلين لا ينتمون إلى الأحزاب الكبرى الفاعلة على الساحة السياسية المعاصرة، واصفين هذا المطلب بأنه أحد اهم أدوات تحقيق التغيير والإصلاح السياسي. وساند هذا المطلب الكثير من الفعاليات السياسية والاجتماعية والدينية. وينطبق الأمر ذاته على قانون الأحزاب إذ ترى الفعاليات السياسية والاجتماعية أن التغيير يحصل بوجود قانون أحزاب ينظم بشكل واضح ودقيق العمل الحزبي في العراق بما يتضمنه من كشف مصادر التمويل وتحقيق الديمقراطية داخل التنظيم الحزبي، وتحديد ارتباط الأعضاء، ومنع الأحزاب ذات الامتداد الخارجي والأحزاب التي تمتلك جماعات مسلحة من العمل السياسي.

وإلى جانب هذه الرؤية، يعتقد العقل السياسي العراقي أن الإصلاح يمكن أن يتحقق بتغيير شخصيات السلطة وقادة المؤسسات أو الأعضاء الفاعلين فيها، فضلا عن تغيير بعض الأعراف السياسية القائمة على أساس ما يعرف بالمحاصصة السياسية أو التوافقية السياسية وتقسيم المناصب على أسس قومية ومذهبية وفق نسب معينة وما يتبع ذلك من أعادة تعريف المواطن العراقي بحصب انتمائه القومي والديني والمذهبي وما رافق ذلك من غياب العدالة وتكافئ الفرص.

[1] – العلي، زيد وعوف، يوسف(2020)، الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية الحلول والمقترحات، العراق، مؤسسة فردريش ايبرت: ص13.

وخلاصة ماتقدم، يتضح إن العقل السياسي العراقي المعاصر يفهم الإصلاح على إنه إصلاح وتفسير البنية السياسية – دستور، نظام سياسي، قوانين شخصيات – وهناك إجماع على هذه الرؤية بغض النظر عن مركز الفاعلين السياسيين "سلطة أو معارضة" ويلخص هذه الرؤية البرنامج الذي طرحته "حركة امتداد" وهي أحد الحركات السياسية العراقية التي تأسست بعد الحركة الاحتجاجية في تشرين 2019 والتي تصف نفسها بانه حركة إصلاحية تغييرية معارضة، الإصلاح بالنقاط الآتية[1]: –

أ. التعهد بعدم المشاركة في المحاصصة السياسية.

ب. العمل على تعديل الدستور وتغيير شكل النظام من برلماني إلى شبه رئاسي يختار فيه الشعب رئيسه بصورة مباشرة.

ج. التعهد بممارسة الدور الرقابي والعمل على كشف جميع ملفات الفساد في مفاصل الدولة.

د. العمل على إلغاء مجالس المحافظات والأقضية والنواحي باعتبارها حلقة زائدة من حلقات الفساد وهدر المال العام.

هـ. التعهد بعدم المطالبة بأي رواتب تقاعدية في نهاية الدورة النيابية وعدم استلام أي مبالغ بعنوان تحسين المعيشة وان أسعى جادا لتشريع قوانين تلغي جميع الرواتب التقاعدية والامتيازات لمجلس النواب والرئاسات الثلاث ولجميع الدورات النيابية السابقة منذ عام 2003.

2_ نقد فهم العقل السياسي العراقي المعاصر للإصلاح

اتضح مما تقدم، إن العقل السياسي العراقي فهم الإصلاح على انه ذات طبيعة سياسية ويمكن أن يتحقق عن طريق الوصول إلى السلطة وإصلاح البنية السياسية دون التركيز على تبني إصلاح الثقافة وطريقة التفكير والممارسة الاجتماعية اليومية، أي دون السعي في تغيير الوعاء الاجتماعي الحامل للبنية السياسية ولا الممارسة الحياتية المؤثرة في الفعل السياسي، ولا في الكيفية التي يمكن من خلالها إحداث تغييرات جذرية وعميقة وشاملة ومستديمة.

[1] – الوكالة الغربية للأنباء(24/11/ 2021)، وثيقة الشرف لحركة امتداد https://westnewsiq.com/?p=29739

وبناءً على ذلك، كان جل اهتمام العقل السياسي العراقي بالسلطة والمشاركة فيها، وبنى مشاريعه وبرامجه وخطابه على هذا الأساس دون أن يعير الثقافة وبناء الإنسان العراقي الكثير من الاهتمام، فلم يضع برامج عملية تساهم في بناء التكوين الذاتي للشخصية العراقية بغية تعليمها كيفية العيش والتعايش مع الأخر المختلف داخل الوطن، والتأسيس لعقد اجتماعي رصين وجملة من القيم والمبادئ التي توحّد المجتمع وتقوّي أواصره وتطوره، وتعزز قيم المواطنة الصالحة والشعور العالي بالمسؤولية اتجاه الوطن وأبناءه، عوضاً عن تعليمهم استعداء الأخر المختلف داخل الوطن وتخوينه ومحاربته والاستعداد الدائم للموت وفقدان الشعور بالمسؤولية الوطنية اتجاه الوطن.

ولأن جل اهتمامه السلطة، تحول الإصلاح والعمل السياسي في فهم وخطاب العقل السياسي العراقي المعاصر إلى تعصب وخصومة شديدة، وإلى فن الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، سواء عن طريق تصفية الخصوم أو تحويل الشعب إلى قطيع يستعدي الأخر المختلف ويتغنى بأمجاد القائد الملهم. وبناءً على ذلك تعززت في المجتمع العراقي أحادية الفكر والانغلاق، ورفض الآخر المنافس وعدم الاستماع له وضعف القدرة على تأسيس الحوار والتفاهم. فقد سادت شمولية الرأي والرغبة بالسيطرة المطلقة. والأعظم من ذلك تحول هذا التعصب والاستبداد من ثقافة لجماعة أو حزب أو تنظيم ما؛ إلى ثقافة سياسية للمجتمع، وتحول المجتمع على اثره إلى حقل لإنتاج وإعادة إنتاج الاستبداد والتعصب[1].

وكانت النتيجة تدمير صيغ التعايش الداخلي، واستعداء العالم الخارجي، وتبادل التهم والاستبعاد، أو المساوئ والأخطاء والفظائع، وتحكم احتكار المعنى والفهم والمصداقية على السلوك والأفكار. وبهذا الفكر والخطاب والسلوك لا يمكن أن يتقن لغة الشراكة والمداولة، ويخلق المناخات واللغات التواصلية، أو الصيغ والآليات التي تتيح تبادل أو تداول المواقع والمنافع والخيرات. ولا يمكن أنجاز الإصلاح؛ لإن الإصلاح لا يتطلب عقل أحادي، تحكمي، انفرادي، وإنما يحتاج إلى عقل وسطي، تعددي تداولي.[2]

ومن هذا المبدأ فإن الخلل لا يكون بشكل وحيد الجانب، فضلا عن أن الحل لا يحمل مسؤوليته طرف واحد، إنما هي مسؤولية المجتمع بمختلف قطاعاته وقواه. مما يعني أن المراجعة تطال بالتحليل والتشريح

[1] – أبو بكر، مهدي(2018)، تأثير الثقافة السياسية في الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية، بيروت، منشورات زين الحقوقية:ص104.

[2] – حرب، علي(2005)،أزمنة الحداثة الفائقة الإصلاح– الإرهاب – الشراكة، المركز الثقافي العربي، المغرب: ص10.

والكشف والتنوير، البنية الاجتماعية والنظام السياسي، وتمس البنية الثقافية كما تمس أنماط الإنتاج ونماذج التنمية[1].

وبناءً على تلك المعطيات، وبسبب الفهم السياسي السلطوي والجزئي للإصلاح لم يتمكن العقل السياسي العراقي المعاصر من تحقيق تغيير ونهضة فعلية مشهودة وملموسة في حياة الإنسان العراقي. ففي الجانب السياسي لم يتمكن هذا العقل من اجتثاث الأفكار والسلوكيات السياسية الأحادية والاستبدادية، أي لم يتمكن سياسياً من استبدال الحكم الأحادي بالحكم التشاركي، والسلوك الدكتاتوري بحكم القانون. وعلى الرغم من تصوره إن الإصلاح يتحقق من الأعلى "السلطة" وعمله على وفق هذا التصور، إلا إنه لم يستطع من إنجاز العديد من مظاهر الإصلاح والتغيير على مستوى البنية الفوقية السياسية، ومنها: تعزيز مسار التحول الديمقراطي والحكم الرشيد و الاحتكام للدستور والقانون والخضوع التام لهما، وتعزيز مبدأ المشاركة الشعبية في اتّخاذ القرارات، والعدل الاجتماعي، وفعالية الأجهزة الحكومية، والإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة، وتمتّع النظام بحسن التخطيط والرؤية الاستراتيجية للسياسات الداخلية والخارجية [2]. فقد اكتفى هذا العقل بالمظاهر والدعوات للإصلاح والتغيير أو تغيير الوجوه والشخصيات دون السعي لإيجاد تغيير واقعي في السياسات.

فضلا عن عجزه عن تجاوز أزمة الثقة في مؤسسات الدولة، إذ يعاني الكثير من العراقيين الإحباط من الحكومة بسبب اتّساع رقعة الفساد، وتردي الخدمات الأساسية، وتدهور الأمن، وزيادة البطالة، وتنامي الشعور بالظلم والاغتراب وتدهور منظومة القيم، وتراجع الثقة في المؤسسات القضائية ومنظومة القوانين الحاكمة للعدالة، وذلك بالتوازي مع افتقاد مؤسسات إنفاذ القانون القدرة على تطبيق ما يتم التوصل إليه من أحكام قضائية في ظل انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار المجاميع المسلحة، بما يقوض من فاعلية الإجراءات القانونية، ما أدى إلى الحديث عن العجز الانتقالي بفعل التحديات الموروثة والمتراكمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً على النحو الذي تحولت معه إلى عقبات هيكلية أمام إنجاز تغيير جوهري مستدام وأثار ما يسمى بأزمة العجز الانتقالي [3].

---

[1]– المصدر نفسه، ص 17–18.

[2] – كزيز، صباح و بوسكين، سليم(2018)، انعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الانتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16: ص 95.

[3] – أبو بكر، مهدي: مصدر سبق ذكره، ص 101

فلهدف الحقيقي من الإصلاح والتغيير ليس تغيير نظام سياسي وإزالة شخص الحاكم أو استبداله باخر بقدر ما هو إصلاح الثقافة وطريقة التفكير لإزالة الانحراف وتصحيح الخلل ونقل حياة الإنسان للأفضل. فأساس الخلل ثقافي أكثر مما هو سياسي يقول علي حرب: "ولا شك أن الثقافة بثوابتها ومحرماتها ونماذجها ومنتجاتها، هي مصدر أساسي من مصادر الخلل والعطب. فالعلة لا تكمن دوما في القرار السياسي أو في المشروع الاقتصادي، وإنما لها جذورها في نظام الفكر ومصادرات العقل أو في قوالب المعرفة ومنظومات القيم، فضلا عن طرائق التفكير وقواعد التعامل"[1].

فالإصلاح يحتاج إلى بناء ثقافة مجتمعية جامعة تشاركية تتجاوز انشطار المجتمع أفقيا – عرقيات وديانات ومذاهب– وانقسام المجتمع عمودياً وطبقياً بين أغنياء وفقراء. بعبارة أخرى إن الإصلاح ينبغي "أن ينطلق من الثقافة وليس من السياسة، لأنه لا صلاح للسياسة دون صلاح الثقافة. فالسياسة لا يمكنها أن تصلح المجتمع لأن هذه السياسة نفسها تحتاج إلى إصلاح عقول أهلها. ومع وجود مجتمع ينهكه الاستبداد والأمية والتعصب لا يمكن أن يظهر ساسة بصفات مختلفة بما أن رجل السياسة هو في النهاية فرد من هذا المجتمع"[2] .

فالإنسان الذي يعاني الفقر والجهل والأمية والاستبداد قد تلهمه المفاهيم الكبرى مثل الوحدة والوطنية والإسلامية لمدة من الزمن إلا إن المشاريع التي تحمل هذه المفاهيم سرعان ما تواجه الفشل لإهمال هذه المشاريع الإنسان الذي يراد توحيده أو أسلمته علمنته، وحينها يتوهم أصحاب هذه المشاريع أن فشل مشاريعهم ناتج عن أخطاء في التطبيق، أو هو من مؤامرات ومكائد الأعداء. ويبدو أن فكرة الديمقراطية والحرية مفيدة وجميلة لكنها أكبر من الإنسان المحشو هذه الأيام بأفكار الاستبداد والشمولية وعبادة الشخص. فلابد أولا من تنظيف عقله حتى يكون قابلا لأن يكون حراً وديمقراطياً. فالحرية والعدالة والديمقراطية لا تتحدد في أبعادها السياسية فحسب، بل إنها تتحدد أولا في أبعادها الثقافية والاجتماعية. ولأجل ذلك فإن القيم العظيمة والأفكار الكبيرة تحتاج إلى تربية ومتابعة، ولا يمكن صبها مرة واحدة في المجتمع لينقلب من واقعه الاستبدادي، الظالم والمتخلف إلى واقع متحرر عادل ومتقدم[3].

---

[1] – حرب، علي: مصدر سبق ذكره، ص18.

[2] – شعيب، قاسم(2007)، تحرير العقل الإسلامي، المغرب، المركز الثقافي العربي: ص74.

[3] – المصدر نفسه، ص 109.

وخلاصة القول، إن الثقافة وعواملها تلعب دوراً بارزاً في دفع مسيرة الإصلاح إلى الأمام، أو إعاقتها؛ لإن بنية المجتمع وتركيبته وقيمه وأنماط سلوكه لها تأثير مباشر في عملية الإصلاح سلباً أو إيجاباً. والمجتمع العراقي بوصفه مجتمع قبلي عرقي طائفي يصعب فيه إيجاد تغيير وإصلاح فعال ومؤثر عن طريق السلطة والبنية السياسية؛ لامتلاكه ثقافة معادية للسلطة وللديمقراطية وأدواتها مثل: سيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة والمواطنة، ومقاوم للتحديث والتغيير ويفوق الولاء للقبيلة والعشيرة فيه الولاء للدولة، أو القانون، أو الحزب، أو أي مؤسسة سياسية حديثة، فالولاء في المجتمع العراقي في الأساس، للقبيلة والعرق والطائفة وليس للدولة.

النتيجة:

كانت هذه الدراسة محاولة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة، وهي الإشكاليات الأساسية للبحث وتتمثل في أولاً: ماهي رؤية وفهم العقل السياسي العراقي لقضية الإصلاح؟ وثانياً: ماهي أسباب تشكل هذال الفهم؟ وثالثاً: ما هي الملاحظات التي تسجل على هذا الفهم؟ .

وفي معرض الإجابة عن هذه الأسئلة، قد اتضح إن العقل السياسي العراقي المعاصر يرى أن الإصلاح في العراق الذي يعاني من أزمات بنيوية ومعقدة ممكن أن يتحقق عن طريق تغيير البنية السياسية الفوقية، كإصلاح وتغيير وتحديث بنود الدستور، والنظام السياسي، والقوانين، واستبدال الشخوص وغيرها من تغييرات ذات الطبيعة والجوهر السياسي. وتعود أسباب تشكل هذه الرؤية للإصلاح إلى شدة الخصومة السياسية والرغبة الجامحة في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها. كما أنها تعود إلى التراكم التاريخي للقيم والأعراف التي تشكلت داخل المجتمع العراقي وكونت نظامهم القيمي والمعرفي لطبيعة السلطة السياسية وأدوارها، ومن هذه القيم مركزية الحاكم وشخصنة الحكم والصلاحيات والاختصاصات الهائلة التي يتمتع بها، فضلا عن استفحال الاستبداد والشمولية والتطرف وسرايتها لعامة الناس.

أما الملاحظات والنقد اللذان يوجهان لهذا الفهم وتلك الرؤية، فتتمثل أولاً: في أن العقل السياسي العراقي المعاصر قد اكتفى بالمظاهر والدعوات للإصلاح والتغيير دون التخطيط السليم والسعي الجاد لإيجاد تغيير واقعي في الثقافة والسلوك والسياسات، بل إنه ساهم في تعزيز السلوكيات "الهدامة" مثل: العنف وتصفية الخصوم وعدم احترام القانون بدل اجتثاثها. وثانياً: أنه اختار الانطلاق من الأعلى وهي السلطة دون الانطلاق من القاعدة "الثقافة"؛ لأنه لا صلاح وتغيير للسلطة والسياسة دون صلاح الثقافة. فالسلطة ذاتها لا يمكنها أن تصلح المجتمع؛ لأنها تحتاج إلى إصلاح عقول أهلها أولا. ومع وجود مجتمع منهك

بالاستبداد والجهل والتعصب والفقر لا يمكن أن يظهر قادة سياسيون بصفات مختلفة، بما أنهم في النهاية أفراد من هذا المجتمع ومتشبعين بثقافته.

Sources

1- Abu Bakr, Mahdi (2018), The Impact of Political Culture on Autocratic and Democratic Regimes, Beirut, Zain Human Rights Publications.

2- Al-Ali, Zaid and Auf, Youssef (2020), The Iraqi Constitution: An Analysis of Controversial Materials, Solutions and Suggestions, Iraq, Friedrich Ebert Foundation.

3- Al-Dawai, Abdel Razzaq (2013): In Culture and Discourse on the War of Cultures, Beirut, Arab Center for Research and Policy Studies.

4- Al-Janabi, Maytham (2010), The Philosophy of the Iraqi Future, the third book, The Time of Decay and the History of Alternatives, United Arab Emirates, Arab Book House.

5- Al-Majlisi, (1983), Bihar Al-Anwar, Part 44, Beirut, Al-Wafa Foundation, 2nd Edition.

6- Bani Salama, Muhammad Turki (2007), Political Reform A Theoretical Study, Al-Manara Journal, Volume 13, Issue 5.

7- Batatu, Hanna (1995), Iraq (Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic), Part 1, 2nd Edition, translated by Afif Al-Razzaz, Beirut, Arab Research Foundation.

8- Fayyad, Amer Hassan and Murad, Ali Abbas (2004), Introduction to Ancient and Medieval Political Thought, Benghazi, Libya, Qar Younis University Publications.

9- Harb, Ali (2005), Times of Ultra-modern Reform - Terror - Partnership, Arab Cultural Center, Morocco.

10- Ibn Faris (1979): A Dictionary of Language Measures, Part 4, investigated by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Damascus, Dar al-Fikr.

11- Ibn Manzur (2008), Lisan Al Arab Dictionary, Volume 2, Beirut, Dar Sader

12- Jaafar, Nouri (1978), Human nature under Pavlov physiology, Baghdad, Freedom House.

13- Kathim, Alaa Jawad (2013), The structure of the human mind, an interpretive study in cognitive anthropology،Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, Volume 16, Issue 2

14- Kazeez, Sabah and Boskin, Salim (2018), The reflection of the political reform process in the transitional period on societal security in the Arab countries, Jill Journal for Political Studies and International Relations, No. 16.

15- Shoaib, Qassem (2007), Liberation of the Islamic Mind, Morocco, the Arab Cultural Center.